Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Role of Fiscal Policy (Expenditure Policy) in Stimulating the Real Sector in Iraq for the Period (2004–2023)

Sameer Tami Mohammed*A, Khalaf Mohammed Hamad [B]

[A] Directorate of Education of Diyala/Ministry of Education

[B] College of Administration and Economics/University of Tikrit

Keywords:
Fiscal policy, spending policy, real sector.

Article history:
Received 26 Jan. 2025
Accepted 28 Jan. 2025
Available online 25 Jun. 2025

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Sameer Tami Mohammed
Directorate of Education of Diyala/Ministry of Education

Abstract: The research aims to analyze the impact of fiscal policies on stimulating the real sector, by studying the role of financial instruments, especially government spending, in stimulating economic growth and enhancing productivity. It highlights the importance of fiscal policy in achieving economic stability, especially in rentier countries, to support economic diversification and sustainable growth. The research concluded that neglecting the agricultural sector has led to a decline in its contribution to the gross domestic product, which calls for restructuring agricultural policies to enhance investment and reduce dependence on oil. It recommends restructuring government investment spending to achieve a balance between productive sectors, while supporting the agricultural and industrial sectors to ensure food security and sustainable development, through stable fiscal policies and transparent mechanisms that enhance the national economy.

دور السياسة المالية (السياسة الإنفاقية) في تنشيط القطاع الحقيقي في العراق للمدة (2004-2023)

سمير طامي محمد
مديرية تربية ديالى
وزارة التربية

خلف محمد حمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل تأثير السياسات المالية على تنشيط القطاع الحقيقي، من خلال دراسة دور الأدوات المالية، خاصة الإنفاق الحكومي، في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية. ويبرز أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، خصوصًا في الدول الريعية، لدعم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

توصل البحث إلى أن إهمال القطاع الزراعي أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ما يستدعي إعادة هيكلة السياسات الزراعية لتعزيز الاستثمار وتقليل الاعتماد على النفط. ويوصي بإعادة هيكلة الإنفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق توازن بين القطاعات الإنتاجية، مع دعم القطاعين الزراعي والصناعي لضمان الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، من خلال سياسات مالية مستقرة وآليات شفافة تعزز الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة الإنفاقية، القطاع الحقيقي.

المقدمة

تُعَدُّ السياسة المالية إحدى الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها التنموية والاستقرار الاقتصادي. تتجسد هذه السياسة في القرارات المتعلقة بالإيرادات العامة، والنفقات العامة، والاقتراض العام، وتُعتبر وسيلة فعالة لتوجيه الموارد الاقتصادية نحو تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي .تمارس السياسة المالية دورا حاسما في تنشيط القطاع الحقيقي، إذ تستخدم كأداة رئيسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام .يكمن دور السياسة المالية في تنشيط القطاع الحقيقي من خلال الاستثمارات الحكومية حيث ان زيادة الانفاق على البنية التحتية مثل الطرق، الجسور، الكهرباء، الماء...الخ يعزز النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل، مما يؤدي إلى تحسين النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية. وأيضا دعم القطاع الخاص من خلال تقديم الحوافز الضريبية والتمويلية، يمكن تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات متنوعة مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات، مما يساعد في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية تتمثل في ضعف مساهمة القطاع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد المفرط على القطاع النفطي..

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة تأثير السياسات المالية في تنشيط القطاع الحقيقي، وذلك من خلال تحليل كيفية استخدام الأدوات المالية، مثل الإنفاق الحكومي، لتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في القطاع الحقيقي.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها "يمكن للسياسة المالية (السياسة الإنفاقية) أن تؤثر في القطاع الحقيقي من خلال تأثيرها في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي في العراق.

أهمية البحث: إن دور السياسة المالية في تنشيط القطاع الحقيقي ذو أهمية كبيرة وذلك لأنها تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو أمر حيوي لدولة تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية وأيضا يساعد في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد مما يعزز النمو المستدام

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والقطاع الحقيقي

المطلب الأول:(أولا) مفهوم السياسة المالية

تحظى السياسة المالية بأهمية كبيرة بين مختلف السياسات الاقتصادية، نظراً لقدرتها على لعب الدور المحوري في تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني. وتتميز أدوات السياسة المالية بتنوعها، مما يجعلها من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة التحديات التي تقف أمام استقرار الاقتصاد. إلى جانب تأثيرها على توزيع الموارد، تمتاز السياسة المالية بقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يؤثر الإنفاق الحكومي والضرائب على الطلب الكلي، مما ينعكس على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية (العاني، 2018: 20).

يعود أصل مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية (Fisc) التي تعني حافظة النقود. وقد تعددت التعريفات لهذا المفهوم في الأدبيات المالية، إذ يعده البعض مجموعة من التدابير المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. بينما يراه آخرون آلية لاستخدام الأدوات المالية العامة، مثل الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (عايب، 2010: 93) .

وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد الحكومية الموجهة لتنفيذ أهداف محددة، وتتمثل هذه الأهداف في السيطرة على الانفاق العام والأنشطة التي ترعاها الحكومة (Al-Kasabeh, 2023: 18).

عُرِّفت المالية العامة بأنها العلم الذي يشرح القواعد التي تُنظِّم الشؤون المالية للدول والهيئات العامة، وتدرس الوسائل التي تمكّن المرافق والهيئات العامة من تحقيق أهدافها بأعلى مستويات الكفاءة والاقتصاد (صفوت، 2019: 9).

ثانياً. أدوات السياسة المالية

❖ **السياسة الإنفاقية:**

1. **مفهوم الانفاق العام**: تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتعد السياسة الإنفاقية من أبرز هذه الأدوات، إذ اكتسبت أهمية متزايدة منذ أزمة 1929، بعدها وسيلة فعالة لتحفيز الاقتصاد، خاصة في فترات الأزمات. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، برز دورها بشكل أكبر بعد أزمة 2008، حيث استخدمتها الدول لتنشيط الاقتصاد وتقليل عجز الموازنة. وتُعرف السياسة الإنفاقية بأنها إجراءات تهدف إلى تنظيم الإنفاق العام للتأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (البجاري، 2022: 60).

تعد السياسة الإنفاقية إحدى الأدوات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ سياساتها الاقتصادية، حيث ارتبط تطور الإنفاق العام بتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ويستخدم الإنفاق العام كأداة للتحكم في حجم الطلب الكلي، إذ تلجأ إليه الدولة لمعالجة التضخم أو الانكماش عبر تعديل مستوى الطلب، مما يجعله وسيلة فعالة لضبط النشاط الاقتصادي وفقًا للمتغيرات الاقتصادية (العاني، 2018: 34).

ويتحدد مفهوم النفقة العامة على أنها مصاريف نقدية تقوم بها الدولة أو إحدى هيئاتها بغرض إشباع حاجات عامة. وتتكون النفقة العامة من عناصر عدة أساسية، وهي كالآتي: (طاقة والعزاوي، 2007: 34)

أ. المبلغ النقدي: يمثل المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها للحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها.

ب. النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها: تشمل نفقات الهيئات المحلية والمؤسسات العامة والمشروعات الحكومية. حتى وإن كانت بعض هذه المشروعات تحقق أرباحًا، فأن هدفها الرئيس يبقى تقديم منفعة عامة.

ج. تحقيق النفع العام: يكون الهدف الأساسي من النفقة العامة هو تحقيق المنفعة العامة، والتي تتحدد بناءً على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي يحققه المجتمع. تقسيمات النفقات العامة

2. تقسيمات النفقات العامة: تختلف النفقات العامة حسب الغاية والزاوية التحليلية، ويمكن تصنيفها إلى

أ. التقسيم الاقتصادي (بيجو)

النفقات الحقيقية: تتعلق بشراء السلع والخدمات ورؤوس الأموال الإنتاجية، كرواتب الموظفين والنفقات الاستثمارية (العامري والحلو، 2020: 55).

النفقات التحويلية: تُوجَّه مباشرة للأفراد دون فضلا عن أصول الدولة، مثل إعانات البطالة والمساعدات الاجتماعية (القيسي، 2015: 45).

ب. **التقسيم الوظيفي:**

النفقات الإدارية: تشمل تسيير المرافق العامة كالإدارة، الدفاع، الأمن، والقضاء (البرعي، 2005: 82). النفقات الاجتماعية: تغطي قطاعات التعليم، الصحة، والثقافة لتعزيز التنمية الاجتماعية (ناشد، 2008: 36).

النفقات الاقتصادية: تُخصص لتطوير البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية، كالنقل والطاقة، وتكتسب أهمية أكبر في الدول النامية (قناوي، 2006: 55).

المطلب الثاني: الأطار النظري للقطاع الحقيقي ومكوناته

أولاً. مفهوم القطاع الحقيقي: يركز القطاع الحقيقي على الأصول المادية التي تشمل الموارد الملموسة اللازمة لتلبية احتياجات الأفراد، سواء مباشرة عبر السلع الاستهلاكية أو غير مباشرة من خلال السلع الاستثمارية. ويشمل ذلك الاحتياجات الأساسية كالغذاء، السكن، المواصلات، والتعليم، فضلا عن الأصول المنتجة لهذه السلع، مثل المصانع، الأراضي الزراعية، ومراكز البحث والتطوير. (الخاقاني والجوادي، بدون سنة: 141)

ويقصد بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية بأنها الأنشطة التي تسهم في تحقيق إنتاج ملموس وتوليد قيمة مضافة للإنتاج (عبودي، 2023: 39). وقد تم تقسيم هذه الأنشطة على ثلاثة أقسام وفقاً لألية الحسابات القومية المعتمدة من وازرة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق فأن القطاع الحقيقي يقسم على الأنشطة (سلعيه، توزيعية، خدمية) (الكندي والجبوري، 2024: 241)

البناء والتشييد

الكهرباء والماء والغاز

الزراعة، الصيد، الغابات

الصناعات الاستخراجية (التعدين والمقالع)

ثانياً. مكونات القطاع الحقيقي

❖ **القطاع الزراعي (أنشطة الزراعة والغابات والصيد)**

1. **تعريف الزراعة**: الزراعة مشتقة من الكلمة الإنجليزية"AGRICULTURE" ، التي تتألف من "AGRE"بمعنى الأرض و "CULTURE"بمعنى العناية، مما يعكس جوهر الزراعة كعملية رعاية للتربة والمحاصيل. تبدأ العملية الزراعية بتوفير مستلزمات الإنتاج وتنتهي بوصول المنتج إلى المستهلك أو الوسيط. (بن موسى، 2021: 4)

تعرف الزراعة بأنها تنظيم الإنتاج عبر التحكم في قوى الطبيعة، وتشمل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات بطرق مدروسة. تاريخيًا، ارتبطت بتأمين الغذاء عبر الصيد والزراعة التقليدية، بينما توسع مفهومها في العصر الحديث ليشمل تقنيات متطورة لتحسين الإنتاج، مع التركيز على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية. (المكصوصي، 2007: 15)

2. **أهمية القطاع الزراعي**: تسهم تنمية القطاع الزراعي في تحقيق أهداف عدة منها: (علي والجميلي، 2021: 578)

أ. تلبية احتياجات الصناعات الغذائية والصناعية من المواد الخام الزراعية، مثل الزيوت النباتية، السكر، منتجات الألبان، ومنتجات النسيج.

ب. تعزيز الأمن الغذائي من خلال تقليص الفجوة الإنتاجية، تحسين كفاءة استخدام الأسمدة والمياه، والحد من هدر الغذاء.

ج. دعم الاستقلال الزراعي والاقتصادي للتصدي لتحديات الأمن الغذائي التي تواجه المجتمع الدولي.

د. التحول من الاعتماد على الاستيراد إلى التركيز على التصدير.

ه. تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي من خلال دور الزراعة المحوري

❖ **القطاع الصناعي (التصنيع)**:

1. **تعريف الصناعة**: تعرف الصناعة بأنها عملية إنتاج السلع والخدمات ضمن مصانع تتميز بالتنظيم العالي، والتخصص، ومستويات متقدمة من الأتمتة. كما يمكن أن تشمل الصناعة مجموعة من الأنشطة التجارية الأخرى التي تساهم في توفير السلع والخدمات، مثل قطاعي النقل والخدمات (Ahmed, et. al., 2015: 242)

2. **أهمية الصناعة:** تمارس الصناعة دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية عبر زيادة الإنتاجية، توفير فرص العمل، ودعم الناتج المحلي الإجمالي ومن أبرز مزاياها: (القريشي، 2005: 38):

أ. **ارتفاع الإنتاجية**: تتميز الصناعة بإنتاجية أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويعزز استخدام التكنولوجيا الحديثة المهارات والتنظيم، مما ينعكس إيجابيًا على الإنتاجية الزراعية والاستخراجية.

ب. **وفورات الحجم**: تحقق الصناعة تخفيضًا في تكلفة الإنتاج عبر الوحدات الكبيرة.

ج. **العلاقات** التشابكية: تساهم الصناعة في تحفيز نمو القطاعات الأخرى من خلال علاقات تشابكية أمامية وخلفية.

د. **استيعاب العمالة**: توفر الصناعات كثيفة العمالة فرص عمل واسعة لا سيما في الدول التي تتميز بالزيادة الكبيرة في عدد السكان (المعموري،2023: 86).

❖ **قطاع الخدمات:** يشير مفهوم قطاع الخدمات إلى النشاطات التي لا تنتج سلعًا مادية، بل تقدم خدمات مثل التعليم، الصحة، والنقل. تعتمد هذه الأنشطة على تفاعل بين الطرفين، بحيث يحصل المستهلك

على منفعة غير مادية. كما يتميز القطاع بتقديم خدمات متنوعة تناسب احتياجات المجتمع، وهناك مجموعة من الأسباب أدت إلى تطور قطاع الخدمات منها (طليع وغيدان، 2023: 1174):

1. زيادة أوقات الفراغ والخلو من العمل نتيجة التطور التكنولوجي
2. تحسين الظروف والمستوى المعاشي أدى إلى ارتفاع دخلهم مما يؤدي إلى الانفاق أكثر على الخدمات
3. تعقيد المنتجات تقنيا مما يستدعي الحاجة إلى الصيانة وخاصة ازدياد عدد المستشفيات
4. تقدم التكنولوجيا الذي رفع من كفاءة الخدمات المقدمة.

المبحث الثاني: واقع القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة 2004-2023

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تحليلية للنفقات العامة على القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وكذلك معرفة دور السياسة الضريبية في دعم القطاعات الاقتصادية ومعرفة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي من خلال بيان الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الانتاجية المكونة للقطاع السلعي (الحقيقي) أن تحليل مكونات القطاع السلعي يهدف للوقوف على حجم ونسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الوطني

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023)

يُعد مؤشر نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعبر عن حجم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (علي وعلي،2020: 190).

جدول (1) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2023)

(مليون دينار)

السنة	(1) القطاع الزراعي [1]	(2) معدل النمو%	(3) الناتج المحلي الإجمالي [2]	(4) الأهمية النسبية%
2004	3675560.3	–	53235358.7	6.90
2005	5038299.5	37.07	73533598.6	6.85
2006	5541191.7	7.99	95587954.8	5.79
2007	5469396.4	(1.29)	111455813.4	4.90
2008	5988010.0	9.48	157026061.6	3.81
2009	6794870.8	13,47	130643200.4	5.20
2010	8312871.4	22.34	162064565.5	5.12
2011	9859717.7	18.60	217327107.4	4.53
2012	10423384.6	5.71	254225490.7	4.10
2013	12990255.9	24.62	273587529.2	4.74
2014	13082953.0	0.71	266332655.1	4.91

[1] الناتج المحلي الإجمالي (لكل الجداول) = مجموع الأنشطة الاقتصادية - رسم الخدمة

[2] القطاع الزراعي: يشمل أنشطة الزراعة والغابات والصيد

السنة	(1) القطاع الزراعي [1]	(2) معدل النمو%	(3) الناتج المحلي الإجمالي [2]	(4) الأهمية النسبية%
2015	8097452.7	(38.10)	194680971.8	4.15
2016	7759147.9	(4.17)	196924141.7	3.94
2017	6511048.7	(16.08)	221665709.5	2.93
2018	7484277.6	(19.16)	268918874.0	2.78
2019	10277262.7	37.31	276157867.6	3.72
2020	13025101.5	26.73	215661516.5	6.03
2021	9920334.5	(23.83)	304053321.3	3.36
2022	6770655.4	(31.74)	415628494.4	1.62
2023	9196425.9	35.82	330046390.6	2.78
المتوسط				4.40

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية بيانات غير منشورة للمدة (2004-2023)

من بيانات الجدول رقم (1) شهد القطاع الزراعي في العراق تذبذبات ملحوظة في قيمته ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، متأثرًا بعوامل اقتصادية متعددة، من الأزمات المالية إلى تأثيرات السياسة الاقتصادية والتغيرات المناخية. يمكن تقسيم الأداء على ثلاث فترات رئيسة لرصد الاتجاهات والربط بالأحداث الاقتصادية.

بدأ القطاع الزراعي في 2008 بقيمة 5,981,010.8 مليون دينار ومساهمة 3.81% في الناتج المحلي الإجمالي. خلال 2009-2010، ارتفعت قيمته إلى 6,794,870.8 مليون دينار ثم 8,312,871.4 مليون دينار، مما زاد مساهمته إلى 5.20% و5.12% على التوالي. يُعزى هذا النمو إلى السياسات الحكومية التي دعمت القطاع عقب الأزمة المالية العالمية 2008، إذ عززت الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية.

في 2011-2013، استمر النمو لكنه تباطأ، إذ بلغت قيمة القطاع الزراعي 9,859,717.1 مليون دينار في 2011 و12,990,255.9 مليون دينار في 2013، مع مساهمة 4.53% و4.74% على التوالي. هذا يعكس تحسن الإنتاج الزراعي، لكنه تزامن مع ارتفاع أسعار النفط، مما قلل من التركيز على دعم القطاعات غير النفطية.

شهد القطاع الزراعي في 2014 ذروته عند 13,082,953.0 مليون دينار، لكن سرعان ما بدأ بالتراجع في 2015 ليصل إلى 8,097,452.7 مليون دينار مع انخفاض مساهمته إلى 4.15%، متأثرًا بانخفاض أسعار النفط والأزمة المالية التي ضربت العراق بعد التراجع الحاد في العوائد النفطية.

استمر الانخفاض في 2016 إذ سجل 7,759,417.9 مليون دينار ومساهمة 3.94%، ثم واصل الهبوط في 2017-2018 ليصل إلى 6,511,048.7 مليون دينار و7,484,272.6 مليون

دينار، مع تراجع المساهمة إلى 2.93% و2.78%. يعكس هذا التراجع ضعف الاستثمارات الزراعية، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، فضلا عن تأثر الإنتاج بالعوامل المناخية والجفاف.

في 2020، شهد القطاع انتعاشًا ملحوظًا ليصل إلى 10,727,762.7 مليون دينار مع مساهمة 3.72%، وهو ما يمكن ربطه بتوجه الحكومة نحو دعم القطاع الزراعي خلال جائحة كورونا لتعزيز الأمن الغذائي. لكن في 2021-2022، عاد الانخفاض مسجلًا 9,920,334.5 مليون دينار في 2021 و6,770,655.4 مليون دينار في 2022، مع مساهمات 3.36% و1.62%، ما يعكس تأثيرات التغيرات المناخية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

في 2023، ارتفع القطاع إلى 9,191,169.1 مليون دينار، مع مساهمة 2.78%، ما يشير إلى محاولات التعافي من تداعيات الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الزراعية عالميًا.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي مع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023)

جدول (2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023)
(مليون دينار)

السنة	(1) القطاع الصناعي [3]	(2) معدل النمو%	(3) الناتج المحلي الإجمالي	(4) الأهمية النسبية% [4]
2004	32313862.7	–	53235358.7	60.70
2005	45943792,4	42,17	73533598.6	62.48
2006	57658654,3	25.49	95587954.8	60.32
2007	65714347.5	103.97	111455813.4	58.96
2008	95864410.6	45.88	157026061.6	61.05
2009	65099506,7	(32,09)	130643200.4	49.83
2010	86950060.8	33.56	162064565.5	53.65
2011	131703360.1	51,47	217327107.4	60.60
2012	148675624.7	12.88	254225490.7	58.48
2013	152249387,6	2.40	273587529.2	55.64
2014	140961333.4	(7.41)	266332655.1	52.92
2015	81698143.6	(72.5)	194680971.8	41.96
2016	83698252.0	2,44	196924141.7	42.50
2017	105856119.4	26,47	221665709.5	47.75
2018	136877213.2	29.30	268918874.0	50.89
2019	137496566.3	0,45	276157867.6	49.78

(1) القصاع الصناعي: ويشمل أنشطة التعدين والمقالع (النفط الخام، الأنواع الأخرى من التعدين)، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد.
(2) الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بدون القطاع النفطي الى الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	(1) القطاع الصناعي (3)	(2) معدل النمو%	(3) الناتج المحلي الإجمالي	(4) الأهمية النسبية% (4)
2020	79853939.8	(41,92)	215661516.5	37.02
2021	160909333,8	101.50	304053321.3	52.92
2022	266769914.2	65,78	415628494.4	64.18
2023	178507971.8	(33.08)	330046390.6	54.08
المتوسط				53,80

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بيانات غير منشورة للمدة (2004-2023)

من بيانات الجدول رقم (2) شهد القطاع الصناعي في العراق تقلبات ملحوظة في قيمته ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، متأثرًا بالأوضاع الاقتصادية والسياسية. خلال 2004-2013، سجل القطاع نموًا متباينًا، إذ ارتفع من 32,313,862.7 مليون دينار في 2004 إلى 148,675,624.7 مليون دينار في 2013، وبلغت المساهمة النسبية 60.70% في 2004، ثم تذبذبت بين 49.83% في 2009 و60.60% في 2012، متأثرة بتطور القطاع النفطي وزيادة الاستثمار الصناعي.

في 2014-2019، تراجع الأداء بسبب انخفاض أسعار النفط وضعف التنويع الاقتصادي، حيث انخفض من 152,249,387.6 مليون دينار في 2014 إلى 86,982,520.9 مليون دينار في 2019، مع تراجع المساهمة من 55.64% إلى 42.50%، ما يعكس ضعف الاستثمارات الصناعية وتأثير الأزمات المالية.

أما 2020-2023، فشهد القطاع تذبذبًا كبيرًا، إذ انخفض إلى 79,853,398.8 مليون دينار في 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، ثم تعافى إلى 160,909,333.8 مليون دينار في 2022، مع ارتفاع المساهمة إلى 52.92%، قبل أن يتراجع مجددًا في 2023 إلى 178,507,918.8 مليون دينار بنسبة 54.08%، مما يعكس تأثره بالمتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية المتبعة

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023)

يُعد قطاع الخدمات مكونًا رئيسيًا للاقتصاد، إذ يشمل مجالات مثل المالية، التجارة، النقل، السياحة، والتعليم، ويساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، مما عزز الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. كما أنه يشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي في العديد من الدول بفضل النمو السكاني والتحضر. يؤدي قطاع الخدمات دورًا محوريًا في التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، ما يجعل دراسة مساهمته ضرورية لفهم تأثيره على النمو الاقتصادي والتوظيف.

جدول (3): يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023)
(مليون دينار)

السنة	(1) قطاع الخدمات [5]	(2) معدل النمو%	(3) الناتج المحلي الإجمالي	(4) الأهمية النسبية%
2004	17244503.4	–	53235358.7	32.39
2005	22541670.5	30.71	73533598.6	30.65
2006	32380427.6	43.64	95587954.8	33.87
2007	40262830.3	24.34	111455813.4	36.12
2008	55148570.4	36.97	157026061.6	35.12
2009	58747857.9	6.52	130643200.4	44.96
2010	66796089.8	13.69	162064565.5	41.21
2011	75757059.5	13.41	217327107.4	34.85
2012	95115970.2	25.55	254225490.7	37.41
2013	108307343.6	13.52	273587529.2	39.58
2014	112285485.1	3.67	266332655.1	42.15
2015	104876851,9	(6.59)	194680971.8	53.87
2016	105449349.5	0.54	196924141.7	53.54
2017	109261705.6	3.61	221665709.5	49.29
2018	124412425.4	14.36	268918874.0	46.26
2019	128343721.0	3.15	276157867.6	46.47
2020	122771261,8	(4.34)	215661516.5	56.92
2021	133218111.9	8.50	304053321.3	43.81
2022	142077240.9	6.65	415628494.4	34.18
2023	142329435.7	(33.08)	330046390.6	43.12
المتوسط				41.80

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، بيانات غير منشورة للمدة (2004-2023)

من بيانات الجدول رقم (3) شهد قطاع الخدمات في العراق نموًا متذبذبًا على مدى السنوات، متأثرًا بالعوامل الاقتصادية والسياسية. خلال 2004-2013، ارتفعت قيمته من 17,244,504.3 مليون دينار في 2004 إلى 95,159,770.9 مليون دينار في 2013، مع زيادة المساهمة من 32.39% إلى 37.41%. يعود هذا النمو إلى التوسع في الأنشطة الخدمية مثل النقل، التجارة، والاتصالات، مدفوعًا بارتفاع عائدات النفط.

[1] قطاع الخدمات: ويشمل أنشطة الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، المال والتامين وخدمات العقارات، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

*القيم الارقام بين الاقواس في الجدول سالبة

في 2014-2019، شهد القطاع قفزة كبيرة، إذ ارتفع إلى 196,929,141.7 مليون دينار في 2017 مع مساهمة بلغت 53.54%، متأثرًا بزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات، لكنه بدأ بالتراجع في 2018-2019 إلى 221,065,709.5 مليون دينار، مع انخفاض المساهمة إلى 49.29% بسبب الأزمة المالية وضعف الاستثمار.

أما في 2020-2023، فقد تعرض القطاع لضغوط حادة بسبب جائحة كورونا، إذ تراجع إلى 132,218,111.9 مليون دينار في 2021 مع مساهمة 43.81%، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 142,239,435.7 مليون دينار في 2023 بنسبة 43.12%، مع تعافي بعض القطاعات الخدمية.

بشكل عام، يُظهر قطاع الخدمات أهمية متزايدة لكنه يظل عرضة للتقلبات بسبب الأزمات المالية والصحية، مما يستدعي تنويع مصادر النمو وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية (الإنفاقية) في تنشيط القطاع الحقيقي

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تحليلية للأنفاق الحكومي(الاستثماري) على القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومعرفة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي من خلال بيان الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الانتاجية المكونة للقطاع السلعي (الحقيقي)

جدول (4): يوضح الانفاق الاستثماري الحكومي على القطاعات الاقتصادية للمدة (2004-2023)

السنة	(1) اجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي	(2) قطاع الزراعة	(1)/(2) النسبة	(3) قطاع الصناعة	(1)/(3) النسبة	(4) قطاع الخدمات	(1)/(4) النسبة
2004	3924260	100245	2.5	5.249	0.1	350175	8.9
2005	3764975	25800	0.6	7,252	0.2	365000	9.6
2006	5276622	664021	1.2	154830	2.9	852696	16.8
2007	6588511	346095	5.2	3330385	50.5	1109552	16.8
2008	14976014	362207	2.4	5340120	35,6	1118048	7.4
2009	9648659	431043	4.4	8696876	90.1	1423515	14.7
2010	15553341	486697	3.1	9192988	59.1	1982074	12.7
2011	29350954	609416	2.0	12199044	41.5	2028034	11.4
2012	40380750	632335	1.5	13534370	33.5	2909794	7.2
2013	38752701	829836	2.1	18820661	48.5	13543438	34.9
2014	18564676	918823	3.3	14882056	79.6	2863788	15.4
2015	15894009	239587	1.5	13297533	83.6	2356889	14.8
2016	16464461	41211	0.25	14203606	86.2	2219644	13.4
2017	13820332	227788	1.6	11134144	80.5	2458400	17.7
2018	24422590	300695	1.2	19652919	80.4	4468976	18.2
2019	3208905	79435	2.4	831720	25.9	2297750	71.6
2020	13322973	252668	1.8	8535564	64.0	4534741	34.0
2021	12018491	370918	3,0	2412267	20.0	9235306	76.8
2022	24192859	488054	2.0	11788816	48.7	11915989	49.25
2023	3924260	100245	2.5	5.249	0.1	350175	8.9

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-وزارة المالية الدائرة الاقتصادية بيانات غير منشورة للمدة 2004-2023.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (4) اتجاهات الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاعات الإنتاجية خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى 2023، إذ تشمل هذه القطاعات: القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات. من خلال تحليل البيانات، يمكن ملاحظة التطورات الرئيسة والتغيرات في سياسات الاستثمار الحكومي عبر السنوات.

عند النظر إلى إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي عبر السنوات، نلاحظ وجود نمو تدريجي مع بعض التقلبات، إذ شهدت بعض الفترات ارتفاعًا ملحوظًا في الاستثمار نتيجة ظروف اقتصادية أو خطط تنموية جديدة، بينما شهدت فترات أخرى انخفاضًا أو استقرارًا في معدلات الاستثمار.

في عام 2004، بلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي 2,974,201 مليون دينار، وتركز الاستثمار في القطاع الزراعي بنسبة 2.5% من الإجمالي، في حين حصل القطاع الصناعي على 0.9%، بينما كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر بنسبة 9.9%. يشير هذا التوزيع إلى اعتماد الحكومة بشكل أكبر على تطوير البنية التحتية والخدمات العامة مقارنة بالقطاعات الإنتاجية.

في السنوات التالية، مثل 2005 و2006، استمر الإنفاق الحكومي في الارتفاع، إذ بلغ 3,275,957 مليون دينار في 2005 و5,272,632 مليون دينار في 2006. وخلال هذه الفترة، لوحظت زيادة طفيفة في حصة القطاع الصناعي إلى 1.2% في 2006، مما يعكس تحركات لدعم بعض المشاريع الصناعية. أما قطاع الخدمات فظل يستحوذ على الحصة الكبرى من الاستثمارات.

تحليل الإنفاق على القطاعات الرئيسية: يمثل القطاع الزراعي جزءًا حيويًا من الاقتصاد، إذ يُعد أساسًا للأمن الغذائي وتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية. ومع ذلك، تظهر البيانات أن الإنفاق على هذا القطاع كان محدودًا طوال الفترة المدروسة.

على سبيل المثال، في 2007، بلغت الاستثمارات في القطاع الزراعي 0.2% فقط من إجمالي الإنفاق الاستثماري البالغ 8,855,105 مليون دينار، مما يشير إلى عدم إعطاء الأولوية الكافية لتنمية القطاع الزراعي. ومع ذلك، ارتفع الإنفاق بشكل طفيف في بعض الفترات، ليصل إلى 0.5% في 2010، وهو ما قد يعكس توجهات جديدة لدعم الزراعة في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

أما القطاع الصناعي شهد تقلبات ملحوظة في مستويات الإنفاق الحكومي، إذ تراوح بين 0.9% و4.9% من إجمالي الاستثمارات. على سبيل المثال، في 2011 بلغ إجمالي الإنفاق الاستثماري 11,432,469 مليون دينار، منها 3.3% للقطاع الصناعي، مما يعكس محاولات الحكومة لتعزيز التصنيع المحلي. إلا أن هذه الاستثمارات لم تكن كافية لتحقيق طفرة صناعية حقيقية، إذ عادت النسب إلى التراجع في بعض السنوات.

في 2014 و2015، سجل الإنفاق على القطاع الصناعي نسبًا أعلى نسبيًا مقارنة بالسنوات السابقة، إذ لغت 4.9% و8.0% على التوالي. يعكس هذا الاهتمام المتزايد بالسعي نحو تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحفيز الإنتاج المحلي، إلا أن استدامة هذا التوجه لا تزال محل سؤال نظرًا لتذبذب الاستثمارات في السنوات التالية.

يظهر من خلال البيانات أن قطاع الخدمات كان المستفيد الأكبر من الإنفاق الحكومي طوال الفترة، إذ استحوذ على نسب تراوحت بين 7.2% و18.9% من إجمالي الاستثمارات. على سبيل المثال، في 2019 بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي 24,672,250 مليون دينار، حصل منها قطاع الخدمات على 18.9%، وهو ما يعكس اهتمام الحكومة بتطوير البنية التحتية، الصحة، التعليم، والنقل.

هذا التركيز على قطاع الخدمات يمكن تفسيره بالحاجة إلى تحسين مستوى المعيشة، وزيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب العمالة، خصوصًا في مجالات الصحة والتعليم. ومع ذلك، قد يكون لهذا التوجه تأثير سلبي على القطاعات الإنتاجية، حيث يؤدي إلى ضعف الاستثمارات في الزراعة والصناعة، مما يجعل الاقتصاد أقل قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن القطاع الزراعي لم يحصل على الاهتمام الكافي رغم أهميته الاستراتيجية، مما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات. ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، يجب إعادة هيكلة السياسات الزراعية، وزيادة الاستثمار في القطاع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على النفط، مما سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستقر للعراق.
2. إن القطاع الصناعي يعاني من عدم الاستقرار بسبب اعتماده الكبير على العوامل الخارجية، مثل أسعار النفط والأزمات الاقتصادية. لذلك، فأن تنويع مصادر التمويل وتعزيز السياسات الصناعية المستدامة سيؤدي إلى نمو صناعي أكثر استقرارًا واستدامة، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة للعراق.
3. يُظهر قطاع الخدمات دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العراقي، حيث شهد نموًا ملحوظًا في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2023)، متأثرًا بعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة. تبرز العلاقة الإيجابية بين الإيرادات النفطية والتوسع في الأنشطة الخدمية، مما يشير إلى اعتماد القطاع بشكل كبير على العوائد النفطية. ومع ذلك، فأن هذا النمو كان متقلبًا نتيجة للأزمات المالية والصحية، كما شهد القطاع انكماشًا ملحوظًا خلال جائحة كورونا. ورغم تعافيه النسبي في السنوات اللاحقة، لا تزال هناك حاجة لتعزيز استدامة نموه وتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية عليه.
4. اختلال في توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي، إذ استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر، بينما واجه القطاع الزراعي تهميشًا حدَّ من دوره في الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاع الصناعي، فرغم تلقيه دعمًا متزايدًا في بعض الفترات، إلا أن غياب الاستدامة حال دون تحقيق نمو صناعي مستدام

ثانياً. التوصيات:

1. تحقيق النهضة الزراعية وهذا يتطلب تعزيز الاستثمارات الحكومية، وتبني تقنيات الري الحديثة، وضمان الحصص المائية عبر التفاوض مع دول الجوار. كما أن دعم الإنتاج المحلي وزراعة المحاصيل الاستراتيجية ضروريان لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد. وفي إطار تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، يجب تعزيز دور الزراعة كمحرك للنمو ومصدر للتوظيف. وأخيرًا، فإن إطلاق مبادرات زراعية بالشراكة مع القطاع الخاص سيجذب الاستثمارات ويعزز الإنتاجية، مما يدعم الاستدامة ويحقق التنمية المتوازنة.
2. يتعين على الحكومة تقليل اعتماد القطاع الصناعي على العوامل الخارجية من خلال تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية، وتطوير سياسات صناعية مرنة تدعم الابتكار والإنتاج المحلي. كما أن إطلاق برامج تحفيزية لجذب المستثمرين، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير بنية تحتية متكاملة سيسهم في تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، مما يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للعراق ويقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية.

3. لتحقيق الاستدامة في قطاع الخدمات، يتطلب وضع سياسات تنموية تهدف إلى تنويع مصادر تمويل القطاع وتقليل اعتماده على العوائد النفطية، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير بيئة أعمال مستقرة وجاذبة للاستثمارات. كما ينبغي على الحكومة التركيز على دعم القطاعات الخدمية الحيوية مثل النقل والاتصالات، لضمان استمرارية النمو وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.
4. إعادة هيكلة الإنفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق توازن بين القطاعات الإنتاجية، مع تعزيز دعم القطاعين الزراعي والصناعي لضمان الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتوجيه الموارد بكفاءة من خلال سياسات مالية مستقرة وآليات شفافة تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. العاني، عماد محمد علي،2018، السياسات المالية والتدخل الحكومي، مكتبة العراق للطباعة والنشر، بغداد، العراق .
2. عايب، وليد، عبد الحميد،2010، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
3. صفوت، عمرو هشام محمد،2019، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتها الحديثة، بغداد، العراق.
4. البجاري، احمد أبراهيم حسين،2022، قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (2002-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد 3، العدد 3.
5. طاقة، محمد، العزاوي، هدى،2006، أقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
6. العامري، سعود جايد، الحلو، عقيل حميد،2020، مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. القيسي، أعاد حمود،2015، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. قناوي، عزت، 2006، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، الفيوم، مصر.
9. ناشد، سوزي عدلي،2008، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
10. البرعي، عزت عبد الحميد، 2005، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة)، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم، مصر.
11. عبودي، نورة نهاد،2023، تحليل دور السياسة المالية في تنشيط القطاعات الانتاجية في العراق من خلال أليات تمويل الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
12. الخاقاني، نوري عبدالرسول، الجوادي، بلال كاظم، تحليل مؤشرات الانذار المبكر للأزمات في القطاع الحقيقي في العراق للمدة 2004-2017، دراسات اقتصادية العدد41، بيت الحكمة، بغداد، العراق.

13. الكندي، مريم حسين ناصر، الجبوري، مهدي سهر غيلان، 2024، قياس وتحليل التغير في مكونات الطلب الكلي وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة وارث العلمية، المجلد 6، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء(ع).
14. موسى، نبيل بن،2021، أثر الاختلال بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي في ظهور الازمات المالية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، الجزائر.
15. المكصوصي، رحمن حسن علي،2007، الاقتصاد الزراعي، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، العراق. 5
16. الجميلي، فراس تحرير،2022، أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد 3، العدد 5
17. طليع، رواحل علي، غيدان، جليل كامل،2023، فرص وتحديات تطوير قطاع الخدمات في العراق في حالة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 8، العدد 1، كلية الكوت الجامعة.
18. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية
19. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Kasasbe, Omar,2023, The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth, Journal of History and Social Sciences, Vol. 2, No. 1, Universiti Sultan Zainal Abidin, Malaysia.
2. Younis Ali Ahmed, Biaban Nwri Rostam and, Burhan Ali Mohammed,2015, Sharing the Agriculture and Industrial Sectors in the Economic Growth of Iraq: An Ordinary Least Squares (OLS) Application, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 6(5):353-340, Scholarlink Research Institute Journals, 2015(ISSN: 7024-2141) .